الباب الأول

مفاهيم ومقومات الأمن

تعريف الأمن القومى العربى

ثمة تعريفات كثيرة لمفهوم الأمن القومي العربي وهي تنتسب إلى مدارس ومذاهب نشأت، في الأصل، لدراسة الأمن الوطني ومفهومه ونظرياته وثوابته ومتغيراته ومقوماته وعوامله ووسائله وكل ما يتعلق به وهي مدارس ومذاهب أجنبية في أكثرها ولهذا لا يزال الفكر السياسي العربي يمس حتى اليوم موضوع الأمن القومي العربي، بصورة غير متعمقة ولا مفصلة، ولا تزال البحوث والدراسات التي كتبت فيه قليلة .

ومن أحدث التعريفات وأشملها، ذلك التعريف الذي اقترحته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في تقريرها عن الأمن العربي وهو تقرير لا يزال منذ سبتمبر١٩٩٣ معروضا أمام مجلس الجامعة لإقراره، ثم طوي وقد عرف ذلك التقرير الأمن القومي العربي بأنه قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها،وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والأمن

القومي العربي أمن إقليمي بطبيعته، إضافة إلى أنه أمن قومي يظل أمة موزعة على دول كثيرة، وهي حالة خاصة بالأمة العربية، ليس لها مثيل أو شبيه في الأمم الأخرى، سوى في حالة كوريا، وهذا ما يدعونا إلى أن نقصر استعمال مصطلح الأمن الوطني على الدول العربية فرادى، ومصطلح الأمن القومي أو الأمن العربي أو الأمن القومي العربي على الحالة الخاصة بالأمة العربية، وعلى هذا فإن وصف هذا الأمن بأنه عربي أو قومي أو قومي عربي يحمل معنى واحدا .

ولقد أصبح الأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الجنائي، والأمن الحدودي، وغيرها من صور الأمن، جوانب مهمة في تركيبة الدفاع عن الوطن محليا وقوميا ومن ثنايا هذه المسيرة التي عاشها مفهوم الأمن القومي العربي، منذ ولادته في مطلع خمسينيات القرن الماضي حتى اليوم، يمكن القول إن الأمن العربي، بمفهومه ومؤسساته وخططه، استمر يعاني أمراضا سببت عقبات في معظم مراحل حياته وما نعنيه هو :-

١-أن مفهوم الأمن القومي العربي ولد في ظروف نكبة ١٩٤٨وحمل معه أسباب تلك النكبة وهي: فيما يخص شئون الأمن العربي- تجزئة الإرادة السياسية وتعددها ولقد أجريت في عام ١٩٨١ دراسة لحوالي أربعة آلاف قرار اتخذها مجلس الجامعة فتبين أن ٨٠ %من هذه

القرارات اتخذها المجلس بالإجماع، ومع ذلك فلم ينفذ معظمها وهو ما أنتج مبدأ وحدة القيادة ونشوء مصالح وأهداف داخل كل قطر تناقض أو تختلف عن المصالح والأهداف القومية التي تقتضي وحدة القيادة.

٢-وجد مفهوم الأمن القومي العربي، بعد ذلك، أسباب انبعاثه وعناصر تكونه في المشروع القومي الذي عمت ملامحه في معظم أنحاء المنطقة العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، والذي كانت الوحدة المصرية- السورية أبرز إنجازاته ولكن عدوان ١٩٦٧ومن قبله فشل مشروع الوحدة ١٩٦١ أطفآ جذوة المشروع، فانحسر مفهوم الأمن العربي، ليقتصر في بادئ الأمر على معالجة نتائج الهزيمة وإزالة آثارها، ثم ليخالف بعض المبادئ الأساسية التي التزمت بها الدول العربية- وخاصة في شأن القضية الفلسطينية(١)-ويسعى إلى تنفيذ مبادرة السلام العربية المقررة في مؤتمر قمة بيروت ٢٠٠٢ والمؤكدة في٢٠٠٤ فى قمة تونس .

٣-لم يستطع مفهوم الأمن القومي ومؤسساته وأجهزته أن يغير معالم الخريطة الأمنية الناجمة عن عدوان ١٩٦٧، ذلك لأن المفهوم وتلك

١- العدد ٢٩٩ ديسمبر ٢٠٠٣ ويناير ٢٠٠٤ من عالم المعرفة: د. مجدي حماد: جامعة الدول العربية،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص٩٥.

المؤسسات والأجهزة لم تعمل بسبب قيود فرضت عليها، وما جرى في حرب ١٩٧٣ كان في أساسه ثمرة اتفاق ثنائي مباشر بين سورية ومصر، وقد استطاعت تلك الحرب وما تلاها أن تغير، بعض معالم خريطة عدوان ١٩٦٧ وبالرغم من ذلك، كانت حرب ١٩٧٣، تجسد المفهوم الشمولي الحركي الفاعل للأمن العربي .

٤-شهد الربع الأخير من القرن العشرين، مظهرا من مظاهر الأمن القومي، حين ساعدت سورية لبنان في إطفاء حريق الحرب الأهلية التي نشبت في لبنان ١٩٩٠-١٩٧٦ في إثر محاولة الصهيونية والإمبريالية والقوى المعادية للتحرر العربي وللتوجه القومي في منطقة الشرق الأوسط تطبيق خططها في لبنان وقد تخل ل الحرب الأهلية الغزو الإسرائيلي للبنان ١٩٨٥-١٩٨٢وإسقاط مشروع المعاهدة بين الحكومة اللبنانية وإسرائيل ١٧-٥-١٩٨٣ثم إجلاء القوات الإسرائيلية المحتلة للجنوب اللبناني بفضل المقاومة الوطنية اللبنانية .

٥- ظلّ الأمن القومي، ولا يزال، مفهوما يتجاذبه جدل الثنائية القومية والقطرية في إطار المؤسسة القومية، ذلك أن الدول الأعضاء حجبت عن جامعة الدول العربية -وخاصة بعد عام ١٩٩١ أي بعد حرب الخليج الثانية- السلطة القومية، فلم تخولها أي سلطان على الدول الأعضاء، منفردة ومجتمعة، لأن هذه الدول تمسكت بالسيادة القطرية

لكل منها، وكان من نتائج ذلك أن وقع الأمن القومي عاجزا عليلا بين سيطرة المفهوم القطري وطموح الأمن القومي.

القومية العربية ونشأتها وتاريخها

ليس من المناسب الحديث عن الأمن القومى دون الاشارة إلى القومية العربية محل الحوار لذا سوف نوجز فى إيضاحنا مفهومها ونشأتها ونلمح إلى تاريخها على عجالة لاتقصر فيما نهدف إليه ولا نطيل فالقومية العربية أو العروبة هي الإيمان بأن الشعب العربي شعب واحد تجمعه اللغة والثقافة والتاريخ والجغرافيا والمصالح وبأن دولة عربية واحدة ستقوم لتجمع العرب ضمن حدودها من المحيط إلى الخليج.

جسدت هذه الفكرة بأيديولوجيات مثل الحركة الناصرية والتيار البعثي الذين كانا الأكثر شيوعاً في الوطن العربي خصوصا في فترة أواسط القرن العشرين حتى نهاية السبعينات،والتي تميزت بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا وشهدت محاولات قيام وحدات أخرى كثيرة اكتسبت القومية العربية مداً جديداً شعبياً نتيجة الثورات العربية وظهور تيار شعبي عربي يدعو لوحدة عربية يقودها الشعب، لا الأنظمة المتسلطة التي ركبت موجة القومية دون أن تنجز شيئاً يذكر في هذا الاتجاه.

يؤمن القوميون العرب بالعروبة كعقيدة ناتجة عن تراث مشترك من اللغة والثقافة والتاريخ إضافة إلى مبدأ حرية الأديان tالوحدة العربية هدف معظم القوميين العرب.

وتعريف الوحدة العربية الذي ساد في حقبة الستينات وحتى الثمانينيات يطرح الآن مفهوماً جديداً للوحدة العربية يعتبر قريبا من المشروع الأوروبي، أي الدعوة للانصهار في كتلة ذات سياسة خارجية موحدة، وذات ثقل اقتصادي كبير يقوم على التكامل الاقتصادي والعملة الموحدة وحرية انتقال الأفراد والبضائع بين الأقطار المختلفة، بالإضافة لتفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك للوصول إلى اتحاد عربي مع المحافظة على خصوصيات اجتماعية أو ثقافية قد توجد في بعض المناطق العربية.

تشكلت القومية العربية مع نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين أو عصر القوميات كما يسميه البعضو تجلت القومية العربية في أوجها بالثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين من مكة، لكن الآمال المعقودة على الحصول على دولة الوحدة تقوضت بأسرها بعدعقد فرنسا وبريطانيا اتفاقية سايكس بيكو التي قسمت إرث الإمبراطورية العثمانية خاصة المشرق العربي

يجري اصطلاحاً استخدام العروبة بمعنى مرادف للقومية العربية لكن هناك من يقول بالفرق بين العروبة والقومية العربية وهناك من ينادي بفك الازدواج بين العروبة والقومية العربية للمساعدة في توضيح المقصود من حيث المعنى اللغوي والسياسي ومن هؤلاء من وصف العروبة والقومية العربية بالتوأم الوهمي.

فالعروبة انتساب إلى العرب وتعني فقط الانتساب المجرد عن المعنى السياسي، فمن الممكن للإسلامي أن يكون عربياً وللماركسي أن يكون عربياً لأن العروبة مجردة من المعنى السياسي فهي شعور بالانتماء لا أكثر.

أما القومية عند البعض فتعني القوم المنحدرين نسباً من صلب جد واحد، ومع التطور التاريخي انسلخ مصطلح القومية عن جذوره اللغوية فأصبح معناه قريباً من معنى الأمة، وأصبح ذا دلالة سياسية.

أول إرهاصات القومية العربية كانت في بلاد الشام بعد حملة محمد علي والتدخل الأوروبي الذي تبع ذلك في البداية كانت مطالب القوميين العرب محدودة بالإصلاح داخل الدولة العثمانية، واستخدام أوسع للغة العربية في التعليم والإدارات المحلية، وإبقاء المجندين العرب في وقت السلم في خدمات محلية وطرأ تشدد على المطالب إثر ثورة عام ١٩٠٨في الآستانة وبرنامج التتريك الذي فرضته حكومة جمعية

الاتحاد والترقي) المعروفة بتركيا الفتاة إلا أنه حتى ذلك الوقت لم يمثل القوميون العرب تياراً شعبياً يعتد به حتى في سوريا معقلها الأقوى آنذاك، فمعظم العرب كان ولاؤهم لدينهم أو طائفتهم أو قبيلتهم أو حكوماتهم المحلية عقائد الجامعة العثمانية والرابطة الإسلامية كانا منافسين قويين للقومية العربية

في عام ١٩١٣اجتمع بعض المفكرين والسياسيين العرب في باريس في المؤتمر العربي الأول وتوصلوا إلى قائمة من المطالب للحكم الذاتي داخل الدولة العثمانية وطالبوا كذلك ألا يُطلب من المجندين العرب في الجيش العثماني أن يخدموا خارج أقاليمهم إلا في وقت الحرب.

تزايدت المشاعر القومية خلال انهيار السلطة العثمانية وساعد القمع العنيف للجمعيات السرية في دمشق وبيروت من قبل جمال باشا وإعدامه الكثير من الوطنيين في عامي ١٩١٥ و١٩١٦ على تقوية المشاعر المضادة للأتراك وفي نفس الوقت قام البريطانيون من جانبهم بتحريض حاكم مكة، الشريف حسين على الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى هُزم العثمانيون ودخلت القبائل العربية الموالية لفيصل، ابن الشريف حسين، دمشق عام ١٩١٨حينها شهدت القومية العربية أولى محاولاتها لإقامة المملكة العربية بقيادة الملك فيصل الأول.

وكانت بدايات الفكر القومي العربي الحديث في سورية في ظل الحكم العثماني وحالة التردي الذي أصاب السلطنة العثمانية في القرن الأخير من عمرها.

يرى محمد عزة دروزة القومية أنها بداهة التاريخ العربي التي يتعين إكمالها بوحدة فعلية شاملة قوامها التوحيد السياسي، وهذه ضرورة تاريخية يفرضها الواقع العربي.

وتتشكل دولة الأمة من تطابق حدودها الثقافية اللغوية مع حدودها السياسية وقد سعى المفكرون القوميون العرب إلى مؤسسة الدولة على قاعدة الأمة المنشودة، التي يتسع مداها لتشمل كل الناطقين بالعربية لتتحول مجموعة الدول القومية إلى شكل أسمى لدولة الأمة.

لا يمكن تحديد موعد لبداية التفكير بالوحدة العربية، فالوحدة العربية كانت دوماً كما يقول محمد عزة دروزة هدف العرب، مع أنها لم تتجسد فعلياً حتى ظهور الإسلام الذي ألف بين قلوبهم، وربما يمكن اعتبار الدولة الأموية أول تجسيد لدولة العرب الكبرى وجاء الفكر القومي منذ لحظه تأسيسة كرد فعل على انهيار الرابطة الإسلامية نتيجة الأزمة الحضارية الشاملة للإمبراطورية العثمانية وصعود الأفكار والمشاريع القومية، خصوصاً في الجزء الأوروبي من تلك

الإمبراطورية، قبل أن يفكر العرب في إيجاد المسوغات الفكرية لمشروعهم القومي.

لم يفكر العرب بداية في الانفصال عن الدولة العثمانية، حيث سبقت الحركة القومية حركة إصلاح اتجهت إلى إنقاذ الإسلام السياسي من التخلف الذي ظهر في المواجهة مع الغرب.

وجاء العرب إلى الفكر القومي من باب إحياء الإسلام ذلك أن العرب اعتبروا دائماً أن لهم الفضل الأكبر في الحضارة الإسلامية واعتقدوا أن الإسلام السياسي غير العربي ساهم في التقهقر والتخلف ورأوا وجوب إحياء التراث العربي كمقدمة لمشروع النهضة وليس مصادفة أن أول مهمة للإحياء العربي كانت متجهة إلى إحياء اللغة العربية وآدابها فلم يكن العرب يفكرون في أنهم يمتازون عنصرياً على غيرهم من الشعوب التي شاركتهم في الدين الإسلامي لذلك نجد أن الفكر القومي العربي غالباً ما ركز على التراث اللغوي، وبالتالي على المرجع اللغوي الأساس والحاضن للثقافة العربية، أي القرآن الكريم.

اطلع المثقفون العرب على الفكر القومي الغربي بصيغته النظرية قبل أن يتجسد في الدولة القومية في النصف الأول من القرن العشرين لكن هذا الفكر القومي ارتبط بأفكار النهضة بداية وعنى بشكل خاص بموضوع الإصلاح ولقد بدأت فكرة الدولة القومية كمشروع لبناء دولة

حديثة مرتبطة بتطور الاقتصاد وحق الأسواق البرجوازية بالحدود والحماية قاوم هذا الفكر الهيمنة السياسية للكنيسة والإقطاع

وبدأت الحركات القومية الانفصالية في بلاد اليونان ووقع المغرب العربي تحت الاحتلال الفرنسي وانفصلت مصر عن الدولة، وشهدت بلاد الشام العديد من الانتفاضات الشعبية فبدأت حركة من الإصلاحات داخل تنظيمات الدولة بهدف مواجهة هذه التحديات

وتبدأ هذه الوحدة من وحدة اللغة والمشاعر والثقافة والتاريخ والجغرافيا وتستمر بحكم التحديات المشتركة (حالة الاستعمار والتخلف والجهل)وأضيفت في الأدبيات القومية الأخيرة مثل مشروع النهضة العربي مسألتا المستقبل المشترك والتكامل الاقتصادي كدوافع إضافية لنشأة الوحدة العربية وبعد التجارب السابقة وتحكم فئات لم تؤمن بالقومية العربية في مصير أنظمة حسبت على القومية العربية، تنبه المفكرون القوميون إلى أهمية الديمقراطية ودولة المواطنة في الفكر القومي العربي وبالتالي أصبح الطرح أكثر موائمة للواقع الحالي للأقطار العربية ولمخاوف المواطنين من استبدال النظام القمعي القطري سواء كان طائفياً أو فئوياً أو عشائرياً أو إقليمياً بنظام قمعي قومي أكثر قوة وشرعية من شأن هذا الطرح الجديد أن يجذب فئات متخوفة أو معارضة تقليدياً للمشروع القومي مثل الأقليات العرقية والدينية.

الاتجاهات الفكرية في الحركة القومية العربية

تبرز في الفكر القومي العربي عدة اتجاهات فكرية رئيسية هي:

- **الاتجاه اليساري أو الاشتراكي**
- **الاتجاه الديني الإسلامي.**
- **الاتجاه التقدمي الديمقراطي**
- **الاتجاه الوسطي: وتمثله الحركة الناصرية بأحزابها المختلفة.**

برز في الآونة الأخيرة اتجاه قومي عربي شعبي، انتشر من خلال الثورات العربية وأعلن عن نفسه من خلال صفحات عديدة على الفيس بوك، يدعو إلى إقامة وحدة عربية تبدأ من الأقطار العربية المحررة حتى الآن تونس ومصر وليبيا وتمتد لتشمل كل بلد يحرر من طغيان الأنظمة الحاكمة.

القومية العربية وأنظمة الأمر الواقع

منذ اتفاقية كامب ديفيد، تبنت معظم الأنظمة العربية شعارات جديدة تمجد الانتماء القطري وتضعه في مقدمة الأولويات وازداد هذا الشعار ظهوراً بعد الفشل الذريع الذي منيت به الأنظمة على صعد التنمية والاقتصاد وزيادة البطالة ومشاكل التعليم والصحة، فأصبحت الأنظمة

تنمي مشاعر التفرقة وتقيم الجدران بين قطر وآخر علاوة على ذلك، أصبحت شعارات تمجد الانفصال والنزعة القطرية مثل الأردن أولاً ولبنان أولاً، والسعودية فوق الجميع، الخ شيئاً عادياً ومألوفاً، وأصبح كل نظام عربي يحاول العثور على انتماء غير عربي سواء كان فرعونياً أو فينيقياً أو أفريقياً، أو أي شيء آخر ولكن هذا التوجه الانغلاقي الضيق لم يجلب سوى المصائب على المستوى القطري والمستوى القومي، فلم تستطع الأنظمة حل مشاكلها الداخلية أو الحفاظ على أمنها أو تحقيق النمو والازدهار لشعبها وعانت دول مثل مصر والجزائر والعراق ولبنان واليمن من عنف دموي أو انقسام طائفي وصل أحياناً حد الحروب الأهلية، ولم تستطع معظم الأقطار العربية تخفيض معدلات البطالة العالية أو الفقر أو الجهل أو الأمية.

معارضة الفكر القومي العربي وتأتي معارضة الفكر القومي من فريقين رئيسيين:

التيار الوطني الليبرالي عارض المد القومي مجموعة من المفكرين الليبراليين المتعلقين بالغرب والذين يدعون إلى الحفاظ على السيادة الوطنية بحجة وجود هوية أو هويات قطرية مختلفة

بعض رجال الدين المتشددين لاقت القومية العربية معارضة من بعض رجال الدين المسلمين وبخاصة من التيار الوهابي، الذين شككوا فى نوايا

مؤسسي الفكر القومي، واتهموا الفكر القومي بافتقاره الأيديولوجية اللازمة للتعامل مع الإنسانية والمجتمع سواء في بلاد الإسلام أو خارجها وفي وقت مضى تلخصت في رجل واحد حياة أمته كلها، واليوم يجب أن تصبح كل حياة هذه الأمة في نهضتها الجديدة تفصيلاً لحياة رجلها العظيم كان محمد كل العرب، فليكن كل العرب اليوم محمدا٠

وبعد قيام ونجاح الثورة في تونس ومصر وليبيا، برزت دعوات جديدة وتيارات وصفحات على الفيسبوك تدعو إلى إقامة الوحدة العربية على يد الشعب العربي في الدول التي تنتصر فيها الثورة٠

المفهوم العربي للأمن القومي

ما زال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحدّدة، كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي والإسرائيلي فقد تعدّدت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع أن نحدّد ثلاثة اتجاهات متباينة الأول يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي، والثاني ينظر إلى المفهوم في إطار ما يجب أن يكون، في حين ينظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الاقليمي.

الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني:

يركّز هذا الاتجاه على الأمن القومي، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للاشارة إليه ويبدو هذا المنهج واضحاً في عدد كبير من الكتابات وبخاصّة المصرية، كالحديث عن الأمن القومي المصري.

وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكتّاب ذوي الأتجاهات المختلفة فقد رأى العسكريون أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي ورأى السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرّك الخارجي ورأى علماء الأجتماع أنه يمثّل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي وبالتالي فإنّ مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً.

الأمن القومي كمطلب قومي:

ويركز هذا الأتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهة، ووجود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى فالأمن القومي العربي يتمثّل هنا في قدرة الأمة

العربية من خلال نظامها السياسي الواحد -المفترض- على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية،من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكريّة، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً بإسرائيل وهو التهديد الذي سبّب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لإستقلالها وفي تعطيل عمليات التنمية، وبروز دور الشركات متعددة الجنسية، وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لابدّ للأمة العربية من تحقيقها، الأول فكرة الضرورة التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات مواصفات عالية.

والثاني وحدة الإرادة في مواجهة قوة الخطر ونقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي والثالث حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي، وبتفاعل هذه المطالب وتحويلها إلى متغيّرات إجرائية نكون أمام أوجه القوّة وأوجه الضعف في الجسد العربي

الأمن القومي كبديل للأمن الأقليمي:

يركّز هذا الأتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصبح الأمن القومي مرادفاً للأمن الإقليمي وهو أكثر شيوعاً، بين المهتمّين بقضايا الأمن القومي، من الاتجاهين السابقين.

فمثلاً يؤكّد الباحثان محمد عنتر وعفاف الباز أنّ الأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الإقليمي، فالمفهوم هنا يشمل أكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معيّنة تربطها روابط وصلات مُعيّنة. وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي إلى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن أي نوع من أنواع التهديد سواء من الداخل أم من الخارج.

ويرى آخرون أن الأمن القومي ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول التي يضمّها نظام جماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحليّة والدوليّة وأنّ الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الأمن العربي لما له من فوائد عديدة، على أن يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي.

ومن خلال إدراك طبيعة الأختلأف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي ومفهوم الأمن القومي العربي وفقاً لخصائص الواقع العربي، يرى عددٌ باحثين عرب أنّه تأمين المناعة الاقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي وتقوية العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلّبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لأنهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات.

ومن الطبيعي أنّ مأخذنا على الاتجاه الأوّل أنّه يقف عند الحدود السياسيّة لكلّ قطرعربي باعتبارها الصورة المثالية للتطوّر السياسي المطلوب ويبدو واضحاً أنَّ هذا الأتجاه يغفل:

أ- الوجود القومي وما يترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكلّ قطر عربي وبين أمن قومي عربي شامل، وما يرتبط بذلك من تحديد للعلاقة بينهما على أساس التكامل الوظيفي، حيث إن تجاهل الوجود القومي لأ بدّ أن يتضمن تهديداً للأمن الوطني بشكل أو بآخر

ب- إنّ حركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطوّر الأمة العربية وليس بمعزل عنها أي أنها حركة الجزء في الكل.

ج- إنّ الأخطار التي يتعرض لها أي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة أوغير مباشرة الأقطار العربية الأخرى، لأنها تتجه في حقيقة الأمر إلى الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته فالوجود الإسرائيلي القوي يشكّل تهديداً مباشراً لأمن الأقطار العربية وقدرتها على مواجهة العديد من التحدّيات وليس هناك قطر عربي في منأى عن الأخطار التي قد تتعرّض لها أقطار عربية أخرى. والتحرك الإسرائيلي في المنطقة يؤكّد ذلك.

د- إنّه في إطار النظرة الضيّقة للأمن القومي لم يعد ممكناً تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط، وإنما لأن العالم أضحى اليوم مترابطاً إلى الحد الذي لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول الأخرى في سعيها نحو بلوغ أهدافها وتأمين مصالحها.

أمّا النظر إلى الأمن القومي العربي على أنه أمن إقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط، وإنما فيما يخص الوضع العربي أيضاً يؤكّد ذلك أكثر من مفكر عربي، فالدكتور حامد عبد الله ربيع يقول في هذا الخصوص إنّ تصوّر الأمن العربي على أنه أساساً أمن إقليمي هو تعبير بعيد عن الصواب إنّه البديل للأمن القومي وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي ويقول الدكتور عليّ الدين هلال: .. الأمن القومي ليس مجرّد

صورة من صور الأمن الاقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي فالأمن القومي العربي يستند في الأساس إلى وحدة الأمة العربية وإلى وحدة الإنتماء وإلى مفهومي الأمّة الواحدة والمصير الواحد، والأمن العربي كذلك ليس مجرّد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل إنه مفهوم يأخذ في اعتباره الأخطار والتهديدات الموجّهة إلى هذه البلاد ويتخطّاها ويتجاوزها وأية صياغة لمفهوم الأمن القومي ينبغي أن تأخذ في الحسبان الأمور التالية:

أ- عدم الخلط بين مفهوم الأمن القومي ومفاهيم الأمن الأخرى.

ب- إدراك حقيقة الوجود القومي من جهة ومتابعة تطوّر الفكرة القومية من جهة أخرى.

جـ - التصدّي للإجابة عن عدد من التساؤلات التي قد تثار في هذا الخصوص من ذلك مثلاً: أين يقع مفهوم الأمن القومي في الفكر العربي؟ هل يدخل في إطار المبادئ فيكون متمشياً مع المفهوم العربي للأمن القومي؟ أم أنّه في إطار القيم فيكون متمشياً مع مفهوم المصلحة القومية؟.

يمكن القول بأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمّة العربية، ضمن الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيداً عن أي تهديد داخلي أو خارجي مباشر أو غير مباشر، لوجودها القومي أو لحركة تطوّرها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري.

والأمن القومي يرتبط بحقيقة مزدوجة الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر، الحاضر باعتباره أحد مراحل التطور العربي،ممّا يعني النظر إلى الأمن القومي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس كبديل له؛ والمستقبل باعتباره يتضمّن المراحل الأخرى ومن بينها الوحدة.

ويدور مفهوم الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمّة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية ولما كان هذا المفهوم يتضمّن تخطّي الأوضاع الراهنة، حيث التفسّخ والتجزئة والضعف، إلى وضع أفضل يلبّي احتياجات الطموح القومي، فإنّ الأمن القومي العربي يدخل في إطار ما ينبغي أن يكون وهذا يعني أنّ ننظر إليه ضمن نطاق المصالح القومية الشاملة.

وبناءً على ما تقدم فإنّنا لأ يمكن أن نفهم وجود أمن قومي للعراق مستقل عن الأمن القومي السوري أو الأردني، أو أمن قومي

للسودان مستقل عن الأمن القومي المصري، وهكذا فإنه لا يمكن بأية صورة من الصور تحقيق الأمن القومي لأية دولة عربية بمعزل عن الدول العربية الأخرى،ويمكن أن نطلق على هذا المفهوم للأمن مصطلح الأمن الجماعي المشترك،الذي يشتمل على شقين:

الأول وقائي يتمثّل في الأجراءات الكفيلة بالحيلولة دون وقوع العدوان أو تهديد الأمن القومي.

والثاني يتضمّن التوازن والأستقرار ويشمل الدول التي تواجه تهديداً مباشراً لوجودها، الأمر الذي يمكنها من توظيف مواردها وطاقاتها لتقوية قدرات الدول المجابهة طموحات غير متحققة واقعياً.

إنّ النظر إلى كلّ قطر عربي بوصفه مكمِّلاً للقطر المجاور أو الأقطار العربية المجاورة، وساعياً نحو تحقيق التنسيق والتكامل معه ومع بقية الأقطار العربية يقودنا إلى تعريف الأمن القومي العربي بأنّه قدرة الأمة العربية مجتمعة على التصدي لكلّ التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تواجهها والتغلّب عليها، وصيانة استقلال ووحدة الأمة العربية، وزيادة متانتها العسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في وجه التحدّيات التي قد تظهر في المستقبل والواقع إنّ المعضلة الرئيسة التي تواجه العمل القومي العربي المشترك في الميادين والمجالات والهياكل كافة تتمثّل في التناقض الكبير القائم بين قومية التهديدات والتحدّيات والمهام المطروحة على

العرب من جهة، وبين انفراد كل قطر عربي برسم سياسته الأقليمية والعربية والدولية وتنفيذها على مستواه الخاص، وقد أدّى هذا الازدواج الذي بلغ درجة التناقض في أحيان كثيرة إلى تراجع واضح في مكتسبات العمل القومي العربي على صعيد الممارسة الواقعية، حتى وصل الوضع إلى مرحلة مأساويّة تجسّدت وما زالت فى استقواء أقطار عربيّة بالأجنبي على أقطار عربية شقيقة وقد خلص تقريرٌ أنجزه فريق علمي عربي في إطار مركز دراسات الوحدة العربية إلى استشراف واقع مستقبلي خطير للعرب فيما لو استمرّت الأوضاع العربية الراهنة، وقال التقرير حرفياً إنّ كل الأقطار العربية، غنيّها وفقيرها، كبيرها وصغيرها، تواجه إما أزمة بقاء أو بقاء أزمة إذا استمرّ واقع التجزئة الراهن.

وقد أشار الرئيس حافظ الأسد في كلمته أمام أعضاء مجلس الشعب عند أدائه اليمين لولاية رئاسية خامسة عام ١٩٩٩ إلى وضع الأمة العربية المفكّك أمام التحدّيات الخطيرة، فقال إنّ ما يقلقنا اليوم هو حالة الأمّة العربية ومعاناتها من الوهن والضعف والانقسام والصراعات، وخوف البعض من البعض الآخر، وخوف الجميع من أخطار تهدّد الجميع وتسعى للسيطرة والهيمنة على الوطن كلّه إلى جانب العدوان الإسرائيلي.

لقد تأصلت المصالح القطريّة الضيّقة، وغاب الأفق القومي الرحب، ممّا أتاح للقوى الأجنبية سهولة الهيمنة، ولإسرائيل سهولة الاستمرار فى العدوان، ممّا كاد أن يفقد العرب جميعاً القدرة على النهوض والتقدّم.

وفي عقدي الأربعينات والخمسينات كان طموح العرب التحرّر من الأجنبي وتحقيق الوحدة العربية، في الستينات ومطلع السبعينات كان طموح العرب تحقيق التضامن العربي، وبعد ذلك إنّ الطموح اليوم هو وقف حالة الأقتتال والتنازع والصراع ويتساءل الرئيس الأسد مستنكراً فأيّ عربي، مسئولاً كان أو مواطناً عادياً، يستطيع القول إنّ هذه الحالة المؤلمة توفر له الأمن والاستقرار والتمتع بالموارد والعيش الكريم؟.

تاريخ المصطلح

يمكن القول أن الإدراك الأولـي لمفهوم الأمن القومي العربي، وبدء الوعي به، قد أخذت تظهر رويدا رويدا ، حتى انتظم الأمن العربي وتقنـ ن في تنظيم عربي جماعي هو معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وملحقها العسكري وقد وافق عليها مجلس جامعة الدول العربيـة فـي٧-٨-١٩٥٢ واعتبرت ١٩٥٠نافذة منذ ١٣-٤-١٩٥٠وهنا

نشير إلى أن الفكر السياسي العربي لم ينته بعد إلى صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي العربي وإذا كان في هذا إيجاز لوضع أدبيات الفكر السياسي العربي، فإن تعبير الدفاع العربي المشترك ورد في معاهدة الدفاع المشترك ولم يظهر مصطلح الأمن القومي العربي إلا في عام ١٩٨٠، حينما أشارت الوثائق الاقتصادية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر فى عمان وهي برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة، وميثاق العمل الاقتصادي القومي،واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، وعقد التنمية العربية المشتركة وقبل معاهدة الدفاع المشترك، نص ميثاق الجامعة في مادته السادسة على مبدأ المساعدات المتبادلة لدفع عدوان واقع على دولة عضو، أو خ شي وقوعه يضاف إلى ذلك أن واضعي الميثاق جعلوا أحد أهداف الجامعة صيانة استقلال الدولة العربية وسيادتها.(١)

أهمية الأمن وأنواعه

الأمن قيمة عظيمة، تمثل الفئ الذي لا يعيش الإنسان إلا في ظلاله، وهو قرين وجوده وشقيق حياته، فلا يمكن مطلقا أن تقوم حياة إنسانية، تنهض بها وظيفة الخلافة في الأرض، إلا إذا اقترنت تلك الحياة بأمن

وارف، يستطيع الإنسان الحياة في ظله وتوظيف ملكاته ، واستخدام

١- ميثاق جامعة الدول العربية، المادة الثانية، وفيها تحديد لأغراض الجامعة.

معطيات الحياة من حوله لعمارة الحياة، والإحساس بالأمن:

١- يسمح للإنسان أن يؤدي وظيفة الخلافة في الأرض، ويطمئنه على نفسه ومعاشه وأرزاقه .

٢ - الأمن أساسي للتنمية: فلا تنمية ولا ازدهار إلا في ظلال أمن سابغ،فالتخطيط السليم والابداع الفكري والمثابرة العلمية، هي أهم مرتكزات التنمية،وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته.

٢- الأمن غاية العدل: والعدل سبيل للأمن، فالأمن بالنسبة للعدل غاية وليس العكس، فإذا كان العدل يقتضي تحكيم الشرع والحكم بميزانه الذي يمثل القسطاس المستقيم، فإن الشرع ذاته ما نزل إلا لتحقيق الأمن في الحياة، وغياب العدل يؤدي إلى غياب الأمن، ولذا فإن الحكمة الجامعة تقول إن واجبات الدولة تنحصر في أمرين هما عمران البلاد وأمن العباد.

٤- الأمن غاية الشرائع وهدفها الأسمى: فقد أنزل الله الشرائع متعاقبة متتالية منذ أهبط أول إنسان إلى هذه الأرض، حيث ظلت عناية الله تتابعه وتلازمه، فما تقوم أمة ولا يبعث جيل إلا ويكون لرسالة السماء شأن معه قال تعالى: (وإن من أمة إلا خلا فيها نذير) وقد كانت غاية هذه الرسالات هي إقامة السلام الاجتماعي بين بني الإنسان، فتأتي الرسالة مبينة الحلأل والحرام والباطل وقد ذكر رسول الله هذا المعنى بقوله المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم .

أنواع الأمن : ويتسم الأمن بالتنوع والتعدد طبقا لطبيعته وحدوده ويمكن تقسيمه إلى:

الأمن الفردي : ويقصد به تحقيق الطمأنينة والسكينة للفرد، باعتباره إنسانا، وذلك بسلامته من كل خطر يهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبعبارة جامعة فإن الأمن الفردي يعني العصمة والحماية من خلال منع أي عدوان أو ظلم يتهدده فالأصل أن يتمتع كل إنسان بهذه العصمة ولا تنقص حقوقه إلا في حدود أمن الشرع والقانون، وقد كفل الإسلام للناس كل هذه الصور من العصمة، وكل هذا القدر من الحماية، فجاء في قول الرسول الكريم: إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وقوله كل المسلم على المسلم حرام دمه، وماله، وعرضه وإذا

كان هذا في شأن المسلم فإن لغير المسلم إذا كان مسالما مثل ذلك من الحماية والعصمة.

الأمن الجماعي : ويقصد به أمن الأمة باعتبارها وحدة واحدة، وذلك بتحقيق العصمة والحماية لحقوقها العامة ومصالحها الجماعية، المتمثلة في وحدتها الدينية والاجتماعية والفكرية، ففي صيانة نظمها وحماية مؤسساتها والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها وقد مقت الإسلام كل دعوة إلى الفرقة أو إلى الفتنة، واعتبرها دعوة شيطانية والحقيقة أن الأمن الفردي والأمن الجماعي متداخلان، فأمن الفرد هو أمن الجماعة والعكس صحيح، وما يفسد على الفرد أمنه يمكن أن يفسد أمن الجماعة، والعكس صحيح كذلك.

الأمن الإنساني: ويركز مفهوم الأمن الإنساني على الإنسان الفرد وليس على الدولة ، ويرى هذا المفهوم أن أية سياسة يجب أن يكون الهدف الأساسي منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة ؛ إذ قد تكون الدولة آمنة في حين يفتقر بعض مواطنيها إلى الأمن لظروف عِدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة أو بروز الفكر الثنائى في المجتمعات ذات الأعراق المتعددة أو لظروف طبيعية ومناخية تشكل لهم تحدياً دائما كالزلازل والبراكين والفيضانات أوالصراعات والنزعات الإنفصالية وهنا يتطلب توفير الأمن تدخل جهات اقليمية أو دولية وتنشط منظمات

انسانية لتوفير الرعاية والإغاثة عندما لاتستطيع الدولة توفير مثل هذه المتطلبات ففي التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ١٩٩٩ بعنوان عولمة ذات وجه انساني حدد سبع تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة هي :-

- عدم الاستقرار المالي
- غياب الأمن الوظيفي المتمثل فى عدم استقرار الدخل
- وغياب الأمن الصحي وبخاصة مع انتشار الأوبئة الفتاكة
- غياب الأمن الثقافي بانعدام التكافؤ بين نشر الثقافات وسيادة الثقافة الغالبة
- غياب الأمن الشخصي بانتشار الجريمة المنظمة والمخدرات ووسائل الاحتيال المبتكرة من الغش والتزوير ٠
- غياب الأمن البيئي بإنتشار التلوث ، والانحباس الحراري وتغيير معالم البنية الطبيعية ٠

- غياب الأمن السياسي والأجتماعي مما أدى لسهولة انتقال الأسلحة ووسائل الدّمار والعنف والتطرف والقتل الجماعي الذي يصل إلى حد الإبادة .

ويرتكز مفهوم الأمن الإنساني على صون الكرامة البشرية بتلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية ومما تقدم يظهر بجلاء أن

مفهوم الأمن يتداخل بين دوائر منها الدائرة الإنسانية والتي تنطلق أساساً من حماية الإنسان بصفته انساناً بغض النظر عن جنسة ودينه ولونه وهذا ينطبق على المجتمعات الإنسانية سواء المتقدم منها أو تلك التى تعيش دون خط التمدن والتحضر وبالتالي فإن هذا المفهوم يغاير الأمن الفردي الذي يأتي في سياق الأمن الأجتماعي .

ودائرة الأمن القومي والذي يتعلق بحماية الدولة التي ينتمي إليها الأفراد والجماعات ، ويحظون بحمايتها ورعايتها فكما أن مسئولية الدولة هي حماية رعاياها فعلى رعايا الدولة أن يهبوا للدفاع عنها إذا ما واجهت أخطار تهدد كيانها السياسي أو تمس سيادتها فالأمن في هذه الدائرة ينطلق من الأمن الداخلي للدولة وتحصين جبهتها الداخلية وإشاعة الأمن والاستقرار وبسط النظام وسيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة وفرص العيش الكريم لأبنائها ، مع العمل على توفير الأمن الخارجي من الأخطار القادمة عبر الحدود والتي تأتي ليس فقط من الدول بل من الجماعات والتنظيمات التي تسعى لزعزعة الأمن والاستقرار بشتى الوسائل والأساليب ودائرة تتعلق بالأمن الأجتماعي الذي يمكن النظر إليه على أساس أنه من مكونات الأمن الوطني الذي تساهم في تحقيقه مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة التي تشكل النواة الأولى للمجتمعات البشرية ، ويرتكز الأمن الأجتماعي على منظومة العادات والتقاليد التي يؤمن بها المجتمع ، وعوامل الاستقرار القائمة

على التفاهم والمعايشة وروح المواطنة والشعور بالإنتماء والرغبة في التعبير عن المشاركة الإيجابية في خدمة الجماعة لتحقيق الذات من جهة والحصول على الرضا والقبول من الجماعة من جهة أخرى ومن الملاحظ التداخل العضوي بين مستويات الأمن الثلاثة ؛ الإنساني والقومي والاجتماعي وربما تعود الفوارق بينها إلى سلم الأولويات وزاوية الرؤية مما يعزز القول أن تحقيق الأمن مسئولية فردية وجماعية في آن واحد تقررها الحاجة إلى ممارسة الحياة بعيداً عن أشكال التهديد ومظاهر الخوف والقلق.

الأمن القومي : أما مصطلح الأمن القومي وهو شائع في العلوم الإنسانية فإنه يعبر عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة ؛ حيث برزت العديد من الآراء والنظريات حول مفهوم الأمن القومي ، والأسس التي يعتمد عليها وظهرت مجموعة من المفردات كالأمن الاستراتيجي القائم على نظريات الردع والتوازن والأخطار المحتملة والتحرك الأستباقي واحتواء الأزمات وأصبح تعريف الأمن وفقاً لهذا المفهوم يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية في حين رأى بعض الباحثين أن الأمن يعني حفظ حق الأمة في الحياة.

ويرى الدكتور زكريا حسين أستاذ الدراسات الاستراتيجية أن تعريف المفهوم الشامل للأمن هو القدرة التي تتمكن بها الدولة من اطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى

المجالات لمواجهة مصادر الخطر في الداخل والخارج وفي حالتي السّلم والحرب مع استمرار الانطلاق المؤَمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل

الأمن الداخلي : ويعنى بتحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شأنها الداخلي على نحو يحقق السلامة والصيانة والحماية لكل المصلحة العامة والخاصة فيها، وبذلك يمتد مفهوم الأمن الداخلي ليشمل كل عناصر ومكونات الأمن الفردي والجماعي، فهو أمن الدولة بكل مؤسساتها وأنظمتها ومصالحها التي يقوم عليها وجودها أو تحقق بها قدرتها على ممارسة وظائفها واختصاصاتها النظامية والإدارية والسيادية في اتخاذ القرارات ولا ريب في أن تحقيق الاستقرار للمجتمع وبث الطمأنينة في نفوس أبنائه والحفاظ على النظام العام وسيادة القانون وتأمين الجبهة الداخلية للوطن ضد أي أخطار اجتماعية أو صحية أو تخريبية ، ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى توافر الأمن الداخلي واستتبابه، هذا الذي يعتبر الركيزة الأساسية للأمن الوطني بكل أبعاده ، والضمان الرئيسي لتحقيق التقدم والازدهار وبلوغ الأهداف والغايات القومية.

الأمن الخارجي : وهو يعني تحقيق الاستقرار والاطمئنان للدولة في شئونها الخارجية، أي في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات

الدولية، ويقتضي سلامة وصيانة مصالح الدولة، ومن تلك المصالح مصلحتها في الاستقلال وفي الوحدة وفي سلامة الأرض وفي سلامة قدراتها الدفاعية والاقتصادية وفي حماية مقومات وجودها وأسباب قوتها.

الأمن الموضوعي: هو أمن المصالح الشاملة وأمن حقوق خاصة أو عامة، أمن يمتد إلى كل جوانب الحياة المادية والمعنوية.

الأمن النوعي: وهو نوع معين كالأمن الصناعي والأمن الغذائي والأمن الفكري والثقافي والأمن في واقع الأمر، أمن نسبي، فالفرد لا يستطيع تحقيق أمن مطلق لوجود غيره من الأفراد والجماعات والنظم ممن لهم حقوق في تحقيق أمنهم، الذي قد يتعارض مع أمنه، والجماعة كذلك في وجودها وعلاقاتها بالأفراد والجماعات الأخرى والدولة.

المقومات الأساسية لدعم الأمن

١- العقيدة الدينية :باعتبار أن العقيدة تحث على فعل الخير ومحاربة الشر والإسلام دين عدالة وأمر بمعروف ونهي عن منكر وتآلف ومحبة بين أفراد المجتمع وأمن واستقرار .

٢- الأحساس بالتماسك والتعاطف والانتماء بين أفراد المجتمع الواحد

٣- التوافق على مبادئ سلوكية وأخلاقية ودينية واحدة:

٤- الاستقرار السياسي وتوافر الأجهزة المختصة القادرة على تحقيق الأمن والعدل في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع وتتمثل في:

- جهاز أمني قوي وفعال

- جهاز قضائي عادل وحاسم
- تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات.

٥- توافر الأمن الأجتماعي والاقتصادي فلا يكفي أن يتوافر نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع وأن يتواجد استقرار سياسي ومؤسسات لضمان توافر الأمن، بل لابد من توفر أمن اجتماعي واقتصادي، يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين، يتحقق بتوافر فرص العمل والآنتاج وعائد مجزي، ليؤمن اقتناء حاجات الإنسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب، يضاف إليها توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وإنسانية تجعله في مأمن من الفقر والجهل والمرض.

٦- ضمان سلامة الأرواح والأعراض والممتلكات من كل خطر حيث أن

جوهر الأمن،هو التحرر من الخوف من أي خطر أو ضرر قد يلحق بالإنسان في نفسه أو عرضه أو ممتلكاته، ويكون في مقدوره التنقل بكل حرية داخل وطنه دون خوف، وأن يكون بامكانه أن يفكر ويدلي برأيه دون تسلط أو إرهاب من قبل الأخرين فالإنسان لا يكفيه أن يتوافر على هذه المقومات لنفسه دون أن تكون كمفهوم عام لأمن المجتمع ككل، فإن حصل وافترقت هذه الحقوق وتم التعدي عليها حيال غيره اليوم، فيسنتقل إليه غداً، ولذلك فإن برامج الوقاية من الجريمة والتصدي لها يجب أن تتم في إطار تخطيط شامل وتكامل وسياسة صائبة علمية وموضوعية وعقوبات رادعة تمثل ضماناً كافياً لتأمين الوطن والمواطن على السواء.

محددات الأمن القومي العربى

١- جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره وهو الاستقرار السياسي القائم على الرفاهية والقدرة على تحسين مستويات المعيشة وظروف الحياة والتوازن الداخلي .

٢- تفريغ الجهد في استثمار موارد الدولة المادية والبشرية واستغلالها بالشكل الذي يعود بالنفع على مختلف القطاعات الشعبية .

٣- قدرة الدولة على التكيف مع تقلبات التطور الإنساني من خلال الأستمرار في خلق التوازن في علاقات الأتفاق والإنسجام الخارجي وخلق اجتماع وطني في الداخل .

٤- قدرة الدولة على بناء شبكة تكاملية بين مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية مؤهلة لامتصاص تحديات الداخل وموجهة لصد التحديات الخارجية .

٥- حرص الدولة على تجنب المخاطر في اتخاذ القرارات عند رسم الصناعة السياسية للقرار من خلال المشاركة السياسية والتمثيل الشعبي والأمن القومى يشمل كل نوع من أنواع الأمن التى لها علاقة باستقرار المواطنين يستوى فى ذلك الأمن المائى والغذائى والاقتصادى والفكرى والسياسى وسنتعرض هنا لمفهوم كل منها باختصار شديد:

<u>الأمن المائى</u>

أن المياه موزعة بطريقة متفاوتة على سطح الأرض وبطريقة مختلفة من حيث شكل تواجدها أو من حيث كميتها وفقاً لاختلاف القارات وتوزيعها الجغرافي والمناخي ، حيث نجد بلدان تتوفر لديها هذا المورد بغزارة وبلدان أخرى تشكو من ندرتها ، وتعتبر اليوم الأمم المتحدة أن حصة الفرد من المياه يجب أن تتبلور حول١٠٠٠م مكعب

سنوياً وفق مؤشرات التنمية أى أن المقصود بالأمن المائي هو مدى قدرة الدولة على توفير هذا العنصر لأفرادها فى شكل مياه عذبة نظيفة خالية من الملوثات المختلفة بشكل آني ومستقبلي ، إذ يجب أن تحافظ على توفر هذه الطاقة للأجيال الحالية والأجيال المستقبلية دون هدر أو دون عجز في تلبية الحاجات المائية لشعبها.

وتعرف جمعية الخط الأخضر البيئية مفهوم الأمن المائي كمفهوم مطلق علي أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان.أي أنه يعني تلبية الأحتياجات المائية المختلفة كما ونوعا مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من مياه ، وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام، علاوة علي تنمية موارد المياه الحالية، ثم يأتي بعد ذلك البحث عن موارد جديدة سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية .

الأمن الغذائى

يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر من إحتياجاتها الغذائية بالطريقة الاقتصادية التي تأخذ في الأعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع التي تحتاجها وفي حدود ما تمتلكه من موارد ومقومات على أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية كما يجب توفر صادرات زراعية أوغيرها تعود بدخل من العملات الصعبة يمكن إستخدامها

لاستيراد المواد الغذائية الأخرى التي لا تتوفر لها فيها ميزة نسبية في إنتاجها وكل ذلك يهدف توفير الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية الضرورية للنشاط والصحة مع مراعاة التوزيع العادل لكل المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود مع الاحتفاظ بمخزون لايقل عن سد الحاجة لمدة ثلاثة شهور على الأقل لمواجهة الظروف غير الطبيعية ويعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية وآمن (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي نحتاجها لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة لذلك:

- علينا أن نهيئ الظروف التي يمكن في ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ومستدامة.
- يتأثر الأمن الغذائي بعدد من العوامل من بينها أساسا الامدادات الغذائية، والحصول على العمل، وبعض الخدمات الأساسية مثل مرافق التعليم، والصحة، والمياه النظيفة، والمسكن الأمن.
- يعتبر الفقر والظلم الاجتماعي ونقص التعليم الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، والعقبات الرئيسية أمام الحصول على الأمن الغذائي ويقوم الأمن الغذائي على ثلاثة أعمدة أساسية هي: توافر

الأغذية، والقدرة على الحصول عليها، واستخدامها وعلى الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت، فان سكان العالم مازالوا يزدادون بوتيرة سريعة ولمواكبة هذا الأمر، لأ يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الأغذية فقط غير أنه لأ يمكن ضمان الأمن الغذائي من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فقط فإذا لم يستطع الناس مثلأ، شراء الأغذية المتوافرة، وإذا كانت وجباتهم تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أو إذا كانت المناولة السيئة خلال التصنيع والتوزيع، تؤدي إلى أن يصبح تناول أغذيتهم غير آمن، فلن يتمتعوا بالأمن الغذائي ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة أعمدة أو دعامات هى:-

- ينبغى أن تتوافر الأغذية يعنى ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطرى والمحلى.
- وتوافر فرص الحصول على الأغذية يعنى ضرورة أن توزع وتتوافر محليا وأن تكون فى متناول يد جميع الناس.
- وضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة لكى يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (أى ما يكفى من حيث الكمية والنوعية والتنوع حسب احتياجات كل فرد).

- تحقيق الأمن الغذائى القطرى يتطلب من كل بلد أن يكون قادراً على إنتاج أو استيراد الأغذية التى يحتاجها وأن يكون قادراً على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة.
- لكى تحقق الأسر الأمن الغذائى، لابد أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التى تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد الأسرة طوال العام.
- استنادا إلى فهم ما ينطوي عليه نظام الأغذية من تعقيد، يمكن للتلاميذ تحليل الأوضاع المحددة التي تواجه بلدانهم من أجل تحديد ما إذا كانت قضايا الجوع ترتبط بتوافر الأغذية، والقدرة على الحصول عليها واستخدامها ففهم العوامل ذات الصلة يعتبر الخطوة الأولى في وضع الحلول.
- يمكن تعلم دروس هامة من إلقاء نظرة على البلدان التي استطاعت الحد من الجوع وعقد مقارنات بين أوضاعها وأوضاع البلدان التي تدهورت فيها حالة التغذية فعقد المقارنات بين مختلف الأوضاع، والبحث عن الآنماط التى يمكن اتباعها، يمكن أن توضح العوامل التي تساهم في المشكلات والحلول الخاصة بالجوع في مختلف أنحاء العالم وترد دراسات حالة للبلدان التي تعاني من مشكلات الجوع.

الأمن الأقتصادي

هو عبارة عن التدابير والحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة(١)

كما يعرف الأمن الأقتصادي أيضًا بأنه هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة (٢) وبالنسبة للكثيرين يتمثل الأمن الأقتصادي، ببساطة في امتلأك النقود لأشباع حاجاتهم الأساسية وهي الغذاء والمأوى اللأئق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم ويرتبط الأمن الأقتصادي بالعمل فإمكانية الحصول على أجر كاف وعمل مستقر يضمن الأمن.

ويتمثل الأمن على المستوى الفردي في تحقيق قدر من الطمأنينة والسكينة للفرد، من خلال توفير وسائل السلامة له من الأخطار التي تهدد حياته أو عرضه أو شرفه أو حريته أو ماله، وبالتالي فإن إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الفردي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق

---

١) السلوك التنظيمي- خضير كاظم حمود . ٢) السلوك الإنساني في الأدارة – د٠ علي السلمي

الأمن الأقتصادي للمجتمع، والعكس صحيح في حالة عدم إشباع هذه الحاجات الأساسية فإن الأفراد يصبحون مهددين اقتصاديا للمجتمع باعتبار أن الإنسان هو الذي يقوم بعمليات الآنتاج والتوزيع والأشراف عليها وهو المحرك الأساسي للنشاط الأقتصادي أما الأمن على

المستوى الجماعي فيتمثل في تحقيق الحماية لحقوق الجماعات المختلفة في المجتمع ورعاية مصالحها في المجالات المختلفة وتوفير النظم والمؤسسات التي تخدم هذه الجماعات، فالأمن الأقتصادي لأ يمكن تحقيقه إلأ من خلال توفر الأمن للأفراد والجماعات المكونة للمجتمع وهناك عدد من النظريات تحدثت عن علاقة الأمن الأقتصادي بالحاجات الأساسية للإنسان وهي ما يعرف بنظريات الحاجات الأساسية، التي تتمثل في نظرية ماسلو وموري وهيرزبرج وقد أشارت نظرية ماسلو إلى أن الحاجات الأساسية للإنسان تكون في شكل هرم تبدأ من أسفل إلى أعلى، وبالتالي فإن الإنسان يبدأ في إشباع حاجاته من أسفل إلى أعلى، إلا أن قليلا من الناس من يصل إلى قمة الهرم فالإنسان في نظر ماسلو يبدأ بإشباع الحاجات الطبيعية ثم الحاجات الأمنية التي تليها الحاجات الاجتماعية ثم الحاجات النفسية وأخيراً تحقيق الذات وحسب نظرية ماسلو فإن إشباع الحاجات الأمنية للإنسان تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية كما أشارت نظرية موري إلى الحاجات

الأساسية للإنسان من منظور الدوافع الأساسية التي تحرك الإنسان وحددتها في عدد من الدوافع هي الجوع، والجنس وحب الاستطلاع وبالتالي فإن النظرية حاولت الربط بين الآثار المترتبة على انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي وأسبابه أما نظرية هيرزبرج فأشارت إلى أهمية الحاجات الأساسية للإنسان، التي تتمثل في الماء والهواء والغذاء ،ويرى هيرزبرج أن هذه الحاجات هي التي تدفع الإنسان لإظهار سلوك معين، ويمكن القول إن انعدام الماء والغذاء والهواء يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الإنساني.

الأمن النفسي

شأنه شأن الأمن الغذائي والاقتصادي والصحي والسياسي ، ولابد أن يكون الإنسان متحرراً من مشاعر الخوف والفزع ، وأن يكون مطمئناً على نفسه في حاضره وغده وأن يكون متمتعاً بالتكيف النفسي والشعور بالرضا عن ذاته وعن المجتمع والأمن من أهم الحاجات النفسية والاجتماعية للمواطن بعد الحاجات الفسيولوجية والأمن حاجة سياسية واقتصادية للوطن والاستقرار الأمنى ضرورى لتحقيق التنمية الشاملة للمواطن والوطن (١) ومن مهام الدولة حفظ الأمن والنظام،

١) الأمن النفسي والتربية الأمنية الدكتور حامد زهران

وتـأمين الخـدمات الاجتماعيـة للمـواطنين، وتـأمين المرافـق العامـة ودور أجهزة الأمن هو العمل على تحقيق الأمن والأمان والتأمين والاستقرار فـى المجتمـع، وتنظـيم السـير، والسـهر علـى تنفيـذ القـوانين والأحكـام، والتفاعل مـع المواقـف الأمنيـة بحكمـة والحفـاظ علـى الأقتصـاد القـومي ويظهر الأمن من خلال الطمأنينة الخاصة والعامة والاستقرار وهو أمنية الأفـراد والجماعـات فـى حاضـرها ومسـتقبلها وتقـوم الحكومـات والـنظم والدسـاتير والقـوانين والمعاهـدات والمواثيـق لكفالـة أمـن البشـر وهـو الدعامة الأساسية للأمن القومي والعربي والعالمي ويقال له أيضا الأمن الشخصي، وهو من المفاهيم الأساسية فى علم الصحة النفسية ويرتبط الأمن النفسي والأمن الأجتمـاعي والصحة النفسية ارتباطاً موجباً وهو الطمأنينة النفسية والانفعالية وهو الأمن الشخصي أو أمـن كل فرد علـى حدة والشـخص الأمـن نفسيا هـو الـذي يشـعر أن حاجاتـه مشبعة، وأن مطالـب نمـوه محققـة وأن المقومـات الأساسـية لحياتـه غيـر معرضـة للخطر، والإنسان الأمن نفسياً يكون فى حالة توازن أو توافق أمني .

الأمن الاجتماعى

تعددت مفـاهيم الأمـن الاجتمـاعي وأبعـاده فـي ضـوء التحـولات التـي يشـهدها العـالم مـع بـروز أخطـار جديـدة ومتغيـرات تركـت آثارهـا علـى جميع الأنساق الحياتية سواء منهـا مـا يتعلـق بحيـاة الفـرد أو الجماعـة ،

وتجاوزت الأطر التقليدية لمفهوم الأمن المتعلقة بحماية الإنسان من التهديدات المباشرة لحياته ،وتتداخل المفاهيم والمصطلحات في تحديد ماهية الأمن الاجتماعي وحدوده حيث تبرز العديد من التداخلات بين الأمن الوطني والأمن الإنساني والأمن الاجتماعي لكنها تلتقى حول مبدأ الضرورة والحاجة ، من حيث التكامل وتتوزع بين علم الاجتماع والعلوم السياسية لتأخذ طريقها إلى الالتقاء مع الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية لارتباطها بحياة الإنسان وتعدد حاجاته .

- فالأمن الاجتماعي عند استاذ الاجتماع د. احسان محمد الحسن يعني سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة في حين يرى فريق من علماء الاجتماع أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي ، وأن تفشى الجرائم وزيادة عددها يعني حالة غياب الأمن الأجتماعي ، فمعيار الأمن منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية علي الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسئوليات الدولة من خلال فرض النظام ، وبسط سيادة القانون بواسطة الأجهزة القضائية والتنفيذية ، واستخدام القوة إن تطلب الأمر ذلك لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز

الانتماء إلى الدولة بصفتها الحامي والأمين لحياة الناس وممتلكاتهم وآمالهم بالعيش الكريم في حين يؤكد الباحث الدكتور مؤيد العبيدي أن الأمن مسئولية اجتماعية بوصفه ينبع من مسئولية الفرد تجاه نفسه وأسرته ، فنشأت أعراف القبيلة وتقاليدها لتصبح جزءاً من القانون السائد وبدأت التحولات في المجتمعات العربية إلى إحلال مفهوم الدولة بدلاً من القبيلة والاحتكام إلى القوانين بدلا من الأعراف ؛ إلا أن هذا التحول لم يكن كافياً لالغاء دور القبيلة كلياً ومن هنا فإن مفاهيم الأمن الأجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال العادية التي يقومون بها ، وفي حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حالة شلل وتوقف ، فالإنتاج والابداع يزدهران في حالة السلام والاستقرار.

الأمن الثقافى:

يشير مفهوم الأمن الثقافى إلى أنه نوع من أنواع الأمن حيث يمثل أهم الدعائم التى يقوم عليها المجتمع من عادات وتقاليد وقيم وغيرها، وقد أضيف هذا المفهوم حديثاً نتيجة التقدم والتطور والمعرفى، وقد أشار علماء الفكر والأجتماع إلى أن هذا المفهوم يُعد وسيلة لتحديد السلوك أو أداة لمسايرة أساليب الحياة بهدف مسايرة التغيرات العالمية، وفى الوقت نفسه حماية الذات الثقافية الخاصة لأفراد المجتمع الواحد،

وما تضمنته من قيم مادية ومعنوية،وهذه القيم هى التى توجه الإنسان وتقدم له معايير السلوك.

- تناولت الخطة الشاملة للثقافة العربية الأمن الثقافى مصطلحاً ومضموناً، فأشارت إلى أنَّ الأمن الثقافى ليس مجرد تعبير لغوى ، ولكنه مصطلح أو مفهوم مشتق من الأمان،ومن ضرورة الحفاظ على مستويات الثقافة فى أبعادها ومجالأتها ومظاهرها لتتابع دورها القومى، ومضمونها الإنسانى، ومسئوليتها الحضارية فى سياق المعاصرة وبالمشاركة الفعالة على المستويين القومى والعالمى.

الأمن الفكري

ان الأمن الفكري من الضروريات الأمنية لحماية المكتسبات والوقوف بحزم ضد كل ما يؤدي الى الأخلال بالأمن والذي ينعكس حتما على الجوانب الأمنية الأخرى والوقوف بقوة في وجه مصادر الغزو الفكري المنحرف والمتطرف يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الفكري ولقد قال الملك الفرنسي لويس التاسع، عندما أطلق سراحه مقابل الفدية في مصر، تكسرت الرماح والسيوف، فلنبدأ حرب الكلمة ولا شك أن لا شكل، أو وجهة محددة، للأفكار المتطرفة والهدامة ويمكن أن يحملها أفراد أو جماعات تروج للأكاذيب والأدعاءات الباطلة للنيل من ثوابت

الوطن، وزعزعة الأمن والاستقرار، والاضرار بالاقتصاد والمؤسسات الأجتماعية والأمن الفكري مسألة معقدة وشائكة في مقابل الأبعاد الأمنية الأخرى حيث تتمتع بالوضوح، فالفكر المتطرف لايكون واضحاً للكل في كل وقت، إذ لا يملك ذلك إلا المؤهلون القادرون على ذلك ولذلك فان الحاجة للأمن الفكري تزداد وتستوجب الاهتمام (١) والأمن الفكري يعني الحفاظ على المكونات الثقافية والأصلية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة وذلك يصب في صالح الدعوة لتقوية هذا البعد من أبعاد الأمن وهو بهذا يعني حماية وصيانة الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج، ويعني أيضاً أن الأمن الفكري هو الحفاظ على العقل من الاحتواء الخارجي وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من الإنحراف، والأمن الفكري مسألة يجب أن تحظى باهتمام المجتمع مثلما تهتم الدولة وهو إحساس المجتمع بأن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي الذي يرتب العلاقات بين أفراده داخل المجتمع ليسا في موضع تهديد من فكر متطرف وافد كما أن استقامة الحياة وسعادتها لا تحدث إلا إذا كان الإنسان آمناً على نفسه، مرتاح القلب، هادئ النفس؛ لا يخاف من وقوع مكروه يهدد أمنه، أو ينتقص دينه، أو ينتهك حرماته، أو يفرض عليه ما يتعارض مع دينه وثقافته من

---

١)عن مقال لد.إبراهيم بن عبدالله الزهراني منشور على النت - بتصرف

أفكار ومذاهب وأخلاق وبناءً على ذلك فإن على المسلم أن يكون دائماً يقظ دائم البحث والنظر، سريع الحركة، عالي الهمة، موظفًا كل قدراته، مسخراً قلمه وفكره في سبيل الحفاظ على مقاصد دينه، وتعزيز كيانه، والحفاظ على أمنه من غائلة الأحداث، ومكر الأعداء ولا شك في أن من أولى ما صُرفت إليه الجهود موضوع الأمن الفكري وتنبع أهمية الأمن الفكري من ارتباطه بدين الأمة كما ترجع إلى ارتباطه بأنواع الأمن الأخرى، وأنه الأساس لها، والركن الأهم في نظم بنائها والأمن الفكري مركب من كلمتين هما الأمن وسبق تعريفه، أما الفكر فهو تردد القلب، وتأمله قال ابن فارس الفاء والكاف والراء تردد القلب في الشيء يقال تفكَّر إذا ردد قلبه معتبراً ورجل فِكِّير كثير الفكر وقال الراغب الفكرة قوةٌ مُطرقة للعلم إلى المعلوم، والتفكر جولان تلك القوة بحسب نظر العقل، وذلك للإنسان دون الحيوان والمراد بالأمن الفكري نظراً لحداثة مصطلح الأمن الفكري فقد اختلفت عبارات الباحثين ووجهات نظرهم في تحديده، وضبط مفهومه ومن تعريفاته:

١ـ الأمن الفكري هو أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية ٠

٢ـ الاطمئنان إلى سلامة الفكر من الإنحراف الذي يشكل تهديداً للأمن

الـوطني أو أحـد مقوماتــه الفكريــة، والعقديــة، والثقافيــة، والأخلاقيــة، والأمنية وعموماً هو الحال التي يكون فيها العقل سالماً من الميل عن الاستقامة عند تأمله، وأن تكون ثمرة ذلك التأمل متفقة مع منهج الإسلام على وفق فهم السلف الصالح، وأن يكون المجتمع المسلم آمناً على مكونات أصالته، وثقافته المنبثقة من الكتاب والسنَّة.

أمن المعلومات

يقصد بأمن المعلومات، جميع الإجراءات الوقائية التي تتخذ للحفاظ على المعلومات، وتشمل الجهود والقرارات ذات السرية، ضماناً لصونها من التسرب إلى الأعداء أو الجهات غير المسموح لها بالاطلاع عليها، ويدخل ضمن هذه الإجراءات، الخداع وتضليل العدو عن طريق نشر وترويج معلومات غير صحيحة والعدو يسعى للحصول على المعلومات بشتى الوسائل، سواء بالمصادر السرية أو العلنية،مثل وسائل الإعلام، التي تشكل الجزء الأساسي من وسائل المعلومات، أو بتجنيد العملاء والجواسيس ومع تطور الوسائل التقنية،عرفت وسائل رصد وتسجيل الرسائل المتبادلة عبر الهاتف اللاسلكي والسلكي، ووسائل اكتشاف الرسائل السرية، وفك رموز الشفرة، واستخدام الأقمار الصناعية في عمليات الاستطلاع، وبالونات المراقبة، وتقنية الاستشعار عن بعد، والتصوير الجوي البعيد المدى، ورغم هذا التطور التقني في معدات

ووسائل التجسس تظل الوثائق السرية،بما تحويه من تفاصيل، هي الهدف الرئيسي للعدو، ويظل التجسس بواسطة الإنسان هو الخطر الأكبر، كما تظل الاجراءات التقليدية هي الضمان الأساسي لتعطيل جهد العدو.

أسس الأمن القومي العربي:

وللأمن القومى بعض الأسس والتى نتجت عن بعض العوامل ومنها:

١. الهجمة الأمريكية الغربية والصهيونية شاملة للقضاء على المفهوم العربي أو الإسلامي وبمستوى حرب صليبية بكل ما حملت تلك الحروب من معاني ويشمل ذلك الشرق العربي والإسلامي وإفريقيا العربية.

٢. ضرورة معالجة مسألة الأمن العربي بنظرة موحدة تتجاوز مصالح الأنظمة والأقطار الضيقة والمتناقضة أحيانا.

٣. التناقضات الدينية والطائفية لا تبرر الاختلاف أمام الهجمة الاستعمارية ومن الضروري خلق صيغة مقاومة تتجاوز التمايز المذهبي وتمثل حركة المقاومة اللبنانية والفلسطينية نماذج مميزة لتجاوز الاختلاف الطائفي.

٤. خيار المقاومة الشعبية مع الدعم الحكومي يمثل الحل الأفضل لمواجهة الابتزاز الغربي والصهيوني. والتمسك بالمقاومة والاستعداد

لمجابهة الغرب تمثل متطلبات حد أدنى إذا أراد العرب البقاء أمة ذات وزن.

٥. حيث أن هناك تداخلا حقيقيا بين الجغرافيا الإسلامية والعربية ولأن الغرب لا يميز فعلا بين العربي والإسلامي فمن الأسلم لأي نظرية أمن قومي عربي أن تأخذ بالحسبان بناء علاقات استراتيجية مع المحيط الإسلامي وخاصة تركيا وإيران وباكستان ووسط آسيا مع الانتشار الواسع في إفريقيا.

٦. الغرب موحد ضد العرب طالما كان العرب هزيلين. ولكن انقسامه سوف يظهر إذا توفرت إرادة عربية حقيقية للمواجهة. والانقسام الغربي موضوعي وليس بسبب وحدة العرب وذلك بسبب التناقض الكبير بين المصالح والتطلعات الأميركية أو الأوروبية أو الروسية.

٧. روسيا يمكن أن تكون حليفا للعرب والمسلمين إذا بذل الجهد والاستثمار المناسب.

٨. تطوير القدرة العربية والإسلامية الاستراتيجية لتشمل الردع النووي يمثل مسألة لا يمكن تجاوزها. وبدون مظلة نووية لا يمكن العيش بسياسة حرة حقا في العالم الحديث (لأنها شرط ضروري ولكنه غير كاف) مع التمسك بالعقيدة الدفاعية والردعية لهذا السلاح والإمكانية قائمة لتوفير المظلة للعالم الإسلامي.

٩. النظام العربي الرسمي يحتاج إلى إعادة تصميم تقوم على مصالحة مع الشعوب وبدون ذلك سوف تكون النتيجة مزيدا من المعاناة مع تهديد للأنظمة ضمن مدى قصير نسبيا.

١٠.إسرائيل لن تستطيع إقامة أي سلام حقيقي مع العرب دون تنازل جوهري عن عقيدتها القتالية وعقدتها التفوقية وطبيعتها الطفيلية.